الاقتصاد الأردني بعد الكورونا... إلى أين؟

أ.د. عدنان بدران

المؤتمر الاقتصادي السادس: الاقتصاد الأردني ما بعد جائحة كورونا"

الجمعية الأردنية للبحث العلمي والريادة والإبداع – وجامعة البترا

2020/10/31

الاقتصاد الأردني بعد الكورونا... إلى أين؟

أ.د. عدنان بدران

تنطلقُ رؤيةُ الأردن لإحداث التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة من تبني مواطنِ القوة في المجتمع للالتزام في القيم والبناء على الإنجاز واقتناصِ الفرص المتاحة في كل مكان وزمان، وبناءِ اقتصادٍ قوي يعتمدُ على الموارِدِ البشرية وتسليحهِ بالعلمِ والتدريب لتحقيق الطموحات، وهذا بحاجةٍ إلى شراكةٍ حقيقيةٍ بين القطاعين العام والخاص يكونُ الأخيرُ محركاً للنشاط الاقتصادي.

ويشكلُ **الاقتصادُ المعرفي** المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني، إذ أنه يقوم على التعليم بجميع مراحله وتخصصاته لتنمية موارده البشرية التي تشكل **الرأسمال البشري الحقيقي** نظراً لاكتمال بنيته التحتية من مدارس ومعاهد وجامعات. لذا، **يجب التركيزُ على مخرجاته من نوعية ذكيه تتواءمُ مع متطلبات العصر** ومخرجاتهُ من نتاجات البحث العلمي، لتنمية قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويل مخرجاتِ التعليمِ والبحث العلمي إلى إبداعاتٍ وابتكاراتٍ تكنولوجية تأخذُ مساحةً واسعة واستحقاقاتٍ في التقدم التقني الإقليمي والعالمي. لقد ظهر في الأردن بعد جائحة

الكورونا، فرصٌ للتقدم في حقلِ الزراعة لتأمينِ **الأمن الغذائي**، وفي حقل الصحة لتامين **الأمن الصحي والعلاجي** ومستلزماتِه من دوائياتٍ وتجهيزاتٍ طبية مساندة.

إن ارتفاعُ تكاليفِ الإنتاجية وخاصة سعرُ الطاقة يؤثر على تنافسية المنتج الأردني مقارنة مع المنتج الأجنبي. ويواجه **الاقتصادُ الأردني خمسَ معوقات رئيسة لتقدمه: الطاقة المياه، المساحة الزراعية، الهجرةُ أو اللجوء، عدمُ ثباتِ التشريعات والأسواق.**

يعتمد اقتصاد الأردن على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة والتعدين للفوسفات والبوتاس والحجر الكلسي، وغيرها.

الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تحويل الأردن إلى **مركز إقليمي للتعليم والتدريب والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة**، لذلك سعى الأردن **للانضمام لاتفاقيات التجارة الحرة وتحرير السوق وبناء الاستقرار الأمني والسياسي وإنشاءِ مناطقَ اقتصاديةٍ لجذبِ الاستثمار واستكمالِ البنية التحتية.**

تعلمنا من جائحة الكورونا أن على الأردن تطويرٍ قطاعهِ الزراعي لتوفير الأمن الغذائي من خلال توظيف البحوث والتقنيات في الري والزراعة المحمية، وزيادةِ

مساحة الزراعة الأفقية واللجوء للزراعة العمودية للتوفيرِ في مدخلات الإنتاج الغذائي من خلال تقنيات زراعات الهيدوربينك والايروبونيك والاكوابونيك، والاستثمارِ الزراعيِ الأمثل في مناطقِ الأغوار ووادي عربة، إذ يمكنُ انتاجُ ثلاثةَ محاصيل سنوياً خضرية بالإضافة إلى الأشجار المثمرة دائمة الخضرة في وادي الأردن وعربة، وهناك المناطق المرتفعة الجبلية للأشجار المثمرة وغيرها، والأراضي الجافة (البادية) لزراعة الأعلاف والمحاصيل الحقلية وتربية المواشي.

كما أنه علينا تحديثُ سلاسلِ الشبكة الغذائية بعد القطف والحصاد من توضيب وتغليف وتخزين وتصنيع ونقلٍ وتسويق.

والأهمُ، لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الزراعي هو إزالةُ المعيقات والبيروقراطية في التشريع والإدارة لتسريع وتيرة التنمية لتحقيق معدلاتِ نموٍ تلبي الطموحات وتسهم في توفير فرص العمل، وتحسين معيشة المواطنين.

لقد اتبع الأردنُ سياسةً نقدية ثابته حافظت على سعر صرف ثابت مقابل الدولار باللجوء إلى سلة عملات، وميزان تجاري ومالي، يجرى متابعتُه في كل مرحلة صعبة يمر بها

الاقتصاد الأردني. وعلى الأردن الاستمرارُ في سياسته النقدية، لما توفرُ من بيئة نقدية ثابته وجاذبة لما تتضمنه من حرية الايداع ونقل الأموال عبر بنوك معتمدة خاصة.

وبالرغمِ من وجودِ منطقة ملتهبة أمنياً تحيطُ بالأردن، إلا أنَّ الأردنَ حقق نمواً في صادراته بلغت حوالي سبعة مليارات دولار في العام 2019، ووصلت منتجاتُه إلى أكثرِ من 130 دولة حول العالم. كما نمَتْ استثماراتُه الصناعية خلالَ العقد الأخير، إذ أصبحَتْ تشكلُ 70% من إجمالي الاستثمارات في المملكة، وتشُّغلُ حوالي 240 ألف عامل.

عودة الاقتصاد الأردني لتحقيق النمو بدءاً من عام 2021:

- عواقبُ الإغلاقِ نتيجةَ جائحة كورونا عام 2020 كانت قاسية على الاقتصاد الأردني، كما أدت إلى اختلال الموازنة العامة في نقص الإيرادات المتوقعة إذ أن نسبة النمو لن تتحقق كما كان منتظراً (2.5%)، مما سيضطر الحكومة إلى الاستدانة، وكان **قطاعُ النقل** الأشد تضرراً يليهِ **قطاعُ السياحة**، تبعاً لذلك يجري البنك المركزي مباحثاتٍ مع صندوق النقد الدولي لتغيير أهداف برنامجه لمدة

(4) سنوات لإجراء الإصلاحات الهيكلية مع برنامج قروض من البنك الدولي لنفس المدة، بقروض ميسرة منخفضة الفائدة.

- لقد دعت الحكومةُ إلى توازن بين الاقتصاد والصحة، إلا أن المؤشرات تظهر بأن الغلبةَ كانت للقرارِ الصحي. فلقد أدَتْ جائحةُ كورونا إلى **انكماشٍ اقتصادي** هو الثاني منذ ثلاثين عاماً مما سبب زيادةً في المديونية وصلت إلى 105% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتسديدِ عجزِ الموازنة في نفقاتها الجارية، وما يزيدُ من حدةِ الانكماش الاقتصادي هو المبالغةُ في القيود الحكومية لمحاصرة الوباء. لذا، هناك **التزام لتعديلِ موازنة 2020** وفق واقعِ الإيرادات التي نجمَتْ عن **تداعياتِ الإغلاق** لوباءِ الكورونا.

- هناك ضرورةٌ لوضع موازنةِ عام 2021 القادمة، برؤيا واضحة وخطوات ذكية، لتحويل أزمة الكورونا العالمية إلى فرص أردنية في الصناعات الغذائية والدوائية والتكنولوجيا الرقمية في الزراعة والصناعة والخدمات وقطاعات التعليم والصحة. علينا وضعُ استراتيجيةٍ شاملةٍ مدتُها ثلاثٍ سنوات يتحققُ خلالَها الاكتفاءُ الذاتي والاعتمادُ على النفس. وهناك قطاعاتٍ اثبتَتْ قدرتَها على

الاستمرارِ في النمو تحت جائحة الكورونا مثل الصناعات الدوائية والطبية والغذائية والحيوانية والمعلوماتية والتعليم الالكتروني وعن بعد.

- من المشاكلِ الرئيسةِ التي ستزيدُ حدتَها مع أزمةِ الكورونا وما بعدها هي **مشكلةُ الفقر والبطالة**. فلقد ازدادت نسبةُ البطالة إلى 20% حالياً ونسبةُ الفقر لا تقلُّ عن 20% أيضاً، كما انخفضَتْ تحويلاتِ المغتربين من الأردنيين العاملينَ في الخارج التي بلغت عام 2018 مبلغ 4.6 مليار دولار، وانخفض الدخلُ السياحي الأجنبي الذي شكل سابقاُ قبل الجائحة 10% من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الصعبة.

- لذا، على الأردن أن يعيدَ حساباتِه في الاستثمارِ والتوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات لاستيعاب القوى البشرية التي قد تعودُ قريباً من العملِ في الخليج، وفتحِ أسواقٍ جديدة لهم.

- لذا، على الأردن الاستثمارُ مجدداً في موارده البشرية لتحويلها إلى مواردَ ثريةٍ، نشر ثقافة الابتكار، وإيجاد الحلول الإبداعية، وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال والصناعة والزراعة.

- والتعليمُ يُعتبرُ البوابةُ الرئيسة للاعتمادِ على الذات وذلك من خلال تحسين نوعيته ومواءمته مع متطلبات العصر. فممن مخرجاته من الموارد البشرية الذكية ومخرجاته البحثية سينطلق الابداع في التكنولوجيا لتصنيع الابتكارات، بما يوفر فرصاً جديدة للاستثمار لتشغيل الأيدي العاملة المحلية المؤهلة. وهذا سيفتحُ مجالاتٍ واسعة في حماية الملكية الصناعية والتكنولوجية ومجالاتها المختلفة، ويحفزُ التنافسية في اختراعِ معداتٍ وأجهزة إبداعية في مختلف قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتحويلِ نماذجِ الاختراعات إلى شركات ناشئة تكبرُ تدريجياً لتصبح مشروعات تجارية ضخمة.

- فتحُ الاقتصاد بشكل كامل، أصبحَ ضرورةٌ ملحة، **لئلا تتفاقم البطالةُ والفقر**، وعلينا التعايشُ مع الوباء مطبقين **إجراءات الصحة والسلامة العامة**. وعلينا العودةُ إلى التدريس النظامي في التعليم العام والتعليم العالي، وإطلاقُ عجلة التنمية في الأردن لئلا نفقد البوصلة في تحقيق التنمية الذاتية الشاملة، وعلينا فتحُ أبواب السياحة بما فيها النقل، فالسياحة الخارجية تجلب لنا أكثر من 4 مليارات دينار سنوياً.

- علينا **وضعُ خطة وطنية شاملة** للقضاء على آثار الكورونا السلبية وما بعدها، في المجتمعات الأردنية في المدن والقرى والريف لحماية اقتصادنا الوطني، وسبل الحياة والمعيشة لمواطنينا. علينا **تعظيمُ القيمةِ المضافة** على انتاجنا القومي عبر سلسلة الإنتاج، وتوسيع **القاعدة الاقتصادية** لتساهم في **التشغيل وإعادةِ توطين العمالة**، وعلينا أن نلجأ إلى **حوافز لتسريع الإنتاج المحلي** كماً ونوعاً لينافس المستورد. لأن في الإنتاج المحلي يكمن تشغيل الأيدي الوطنية العاملة التي تؤمن الاحتياجات المعيشية لأُسرها. وبذلك نحدُّ من الفقر والبطالة التي تشكل أكبر تهديد لنجاح مشروعنا الاقتصادي الاجتماعي.

- جذبُ الاستثمارِ أصبحَ ضرورة لفتح مشروعات تنقذ المجتمع من الفقر وتفتح فرص عمل للمواطنين. إلا أن هناك **بيروقراطية حكومية** في تأخير إجراءات الاستثمار، علينا معالجتُها ومحاسبةُ المسؤولين عنها. على البنوك **تخفيضِ كلفِ الاقتراض المرتفعة** وتسهيلِ إجراءاتِها للمشروعات الاستثمارية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة. وعلينا وضعُ خطة بجدول زمني **لاستبدال العمالة الوافدة بالمحلية** في كل قطاع من قطاعاتنا عن طريق التدريب والتشغيل،

والقضاء على ثقافة العيب التي نجحنا بالقضاء عليها في قطاع السياحة، وخاصة الفنادق والمطاعم والنقل والسفريات.

- روحُ المسؤوليةِ والمبادرةِ تحتاجُ إلى تعاونٍ وثيق وتكامل بين **الحكومة والقطاع الخاص** لخلق حالة من **الثقة المتبادلة**. لذا، على الحكومة تحفيز القطاع الخاص بتوفير **البنية التحتية** له لتمكينه من تحسين أدائه. وعليها إيجاد الحلول المحفزة مثل ارتفاع **أسعار الطاقة** التي لازالت تشكل أكبر كلفة في مدخلات الإنتاج، بينما كلفتها انخفضت خارجياً مما جعل صناعاتنا أكثر كلفة من مستورداتنا المنافسة لها. وعلى الحكومة إيجاد الحلول لتخفيض **أسعار المياه**، فهي لاتزال مرتفعة كمدخل في الانتاج مقارنة مع الخارج، وتحفيز **قطاع الإسكان والانشاءات** الذي يُشغلُّ نسبةً كبيرةً من المهن مباشرة وغير مباشرةٍ للمواطنين، وإعادة النظر في تحديد البناء بطابقيين إلى أربعة طوابق وزيادته. إذ أن التحديد بالطوابق الحالية أصبحت غير مجدية لارتفاع أسعار الأراضي، مما يشكل كلفة على توفير السكن والموئل للعائلات الأردنية.

- وعلى الحكومة الاستمرار في دعم **المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر** كونُها تعمل على توزيع الثروة والإنتاج، وتشغلُ أكبرَ عددٍ من الناس، ومخاطرهُا أقل من المنشاءات الكبيرة.

- الحلول موجودة وليست بخافية على أحد، ولكنها تحتاجُ إلى جرأة في اتخاذ القرار وبسرعة، لئلا تفوتُنا عجلةُ العودة للاقتصاد الوطني للدوران من جديد. وعلى الحكومة **إعادةُ هيكلةِ أجهزتِها للتخلصِّ من حمولتِها الزائدة من الموظفين، والتقشف وتربية الأجيال القادمة** على امتلاك روح المنافسة والابداع من خلال الكفاءة لا من خلال الواسطة، وأن تضع موازنتها بحيث تتوازن النفقاتُ مع الوارداتِ دون عجزٍ مالي مع نهاية كل عام لئلا نلجأُ إلى سداد العجز عن طريق إضافة جديدة للمديونية.

- الأردنُّ بمواردهِ البشرية والطبيعية يستطيعَ أن يعتمدَ على الذاتِ بتنمية قدراته وبالإدارة الحكيمة لموارده، فهناك إمكاناتٌ وطاقاتٍ غيرَ مستغلةٍ علينا اطلاقُها وتحريُرها نحو مساحاتٍ جديدةٍ من الابداع والابتكار والإنتاج. الاعتمادُ على الذات ممكن في تنفيذ مشروعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكن المهم

أن نبدأ العمل دون تأخير بتعاون تام بين القطاعين العام والخاص، واستخدام امكاناتنا وطاقاتنا وذكاء الشباب لقيادة استراتيجية متكاملة للانتقال من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة تسير مع الأمم الناهضة الأخرى.